

*Dirassat & Abhath*

The Arabic Journal of Human  
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث

المجلة العربية في العلوم الإنسانية  
والاجتماعية

*EISSN: 2253-0363*

*ISSN : 1112-9751*

مراجعة الأطر القانونية لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لتقديم بيئة  
استثمارية أكثر جاذبية - الضمانات والحوافز -

Review the legal frameworks of FDI policies in Algeria to provide a more  
attractive investment environment - Guarantees and incentives -

Aloui Chems Nariman / علوي شمس نريمان / kafia kasmiuri كفية قسميوري

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

[kafiakas1@gmail.com](mailto:kafiakas1@gmail.com)

[Alouichemsnarimane@gmail.com](mailto:Alouichemsnarimane@gmail.com)

تاريخ القبول : 2018-04-23

تاريخ الاستلام : 2018-01-23

**ملخص:**

لقد أضحى مسألة جذب الاستثمار من المسائل الأكثر حيوية، بالنسبة للباحثين والأكثر إرباكا بالنسبة للسياسيين، إذ أن جاذبية الاستثمار تحتم على حكومة أي دولة، التقيد بمجموعة من المؤشرات منها ما يخضع للطابع القانوني بمنح تحفيزات للمستثمرين وإبرام اتفاقيات دولية، كذلك تكريس مبادئ لحماية الاستثمارات الأجنبية، مما يُمكن من استقطاب العديد من هذه الاستثمارات، والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتحسين بيئة ومناخ الاستثمار وذلك بتطوير التشريعات، وإقرار الحوافز والضمانات، وإبرام العديد من الاتفاقيات، لدفع وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الإقبال على الاستثمار يبقى محتشما وضعيفا، فبالرغم من كل التحفيزات الممنوحة لم تتمكن الجزائر من منافسة الدول على إغراء وجذب المستثمرين، وهذا لوجود العديد من القيود والعقبات التي تحد من مستوى تدفقاته.

**الكلمات المفتاحية:**

استثمار أجنبي مباشر، سياسات الاستثمار، مناخ الاستثمار، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

**Résumé:**

L' Attractivité des investissements est considéré comme une des problématiques dynamiques pour les chercheurs et la plus douteuse pour les politiciens, dont elle exige au gouvernement c-à-d. "Etat" de respecter un ensemble d'indications soumis à la loi, en attribuant des motivations pour les investisseurs, et par la conclusion des conventions internationaux, ainsi que la consécration des principes pour protéger les investissements étrangers, ce qui permettent d'attirer divers investissements de ce type.

L'Algérie est l'une des pays qui s'efforce d'améliorer l'environnement en développant la législation, et l'adoption des motivations et des garanties, plus que la conclusion des conventions pour pousser et mettre à niveau l'investissement étranger direct.

Néanmoins, et malgré toutes les motivations attribuées, le taux d'investissement reste faible et modeste, ainsi que l'Algérie reste toujours loin de la concurrence international pour attirer des investisseurs.

En effet, de nombreuses contraintes et obstacles limitent le niveau de flux de ces investissements.

**Mots-clés**

IDE, politiques d'investissement, climat d'investissement, indice d'attractivité des investissements

## مقدمة:

المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر) الخطوة الأولى للتوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، ثم تدعمت هذه النصوص القانونية بإصلاحات جديدة، لتصبح أكثر ملائمة وتناسب مع معايير مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.

وفي سنة 2016 ونظرا للظروف الاقتصادية الحرجة التي تعيشها الجزائر، بفعل تهاوي إيرادات الطاقة، بسبب انخفاض أسعار النفط عالميا منذ منتصف عام 2014، وضعت الحكومة الجزائرية مشروع قانون جديد للاستثمار في البرلمان، حمل الكثير من الحوافز والامتيازات للمستثمرين الأجانب، لغرض رفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الدخل القومي للبلاد والرفع من نسبة الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، وجعل المناخ الاستثماري أكثر جاذبية، كما تضمن هذا القانون 09-16 عدة محاور تتعلق خصوصا بترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولعل التساؤل الذي يطرح نفسه في هذا البحث يتجلى في:

تعد الاستثمارات الأجنبية إحدى أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، وخاصة في الدول النامية من خلال أهميتها وقدرتها على توفير العديد من المزايا، هذا ما جعل من معظم الدول تتنافس على جذب أكبر عدد ممكن منها، عن طريق وضع سياسات استثمارية أكثر موائمة، تشتمل على تقديم عدة حوافز وامتيازات بغية جعل مناخ الاستثمار فيها أكثر تلاءماً مع المعايير المعروفة لبناء مؤشر يضمن جاذبية الاستثمار، حيث يتضمن هذا الأخير العديد من المؤشرات الفرعية منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، المؤسساتي والقانوني..... الخ.

الجزائر وباعتبارها من الدول النامية تسعى إلى تحقيق التنمية والاندماج والانفتاح على الاقتصاد العالمي، لذا انتهجت وبصفة تدريجية اقتصاد السوق، واعتمدت لهذا الغرض عدة إصلاحات اقتصادية وسياسات من بينها سياسة تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إصدار العديد من النصوص القانونية المشجعة له، حيث يعتبر قانون 1993 ( المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993

- ما مدى فعالية الحوافز والضمانات الممنوحة وفقا للقانون الجزائري في جذب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة؟

## المحور الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات وتسويقها والاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكال وأنواع متعددة، ويعود سبب اختلاف أشكال هذه الاستثمارات إلى اعتبارات متعددة لعل من أهمها: شكل المستثمر، طبيعة النشاط الاستثماري، صور الملكية، والشكل القانوني للاستثمار.<sup>(02)</sup>

2/ خصائصه: يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها:<sup>(03)</sup>

\* الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.

\* يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفورات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده. \* يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية .

\* يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

\* يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية - التي أصبحت

تسعى غالبية الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية، على خلق بيئة ومناخ استثماري أكثر جاذبية، حيث تعتمد قدرة أي دولة على جذب هذه الاستثمارات على مدى توافر مقومات محددة ومزايا نسبية عالية لا غنى عنها لضمان المنافسة في هذا المجال.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

1/ تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: كلمة استثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين وغيرهم، لذلك كثرت تعاريفه:

يمكن تعريف الاستثمار بأنه: " استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".<sup>(01)</sup>

ويمكن تعريف الاستثمارات الخارجية، بأنها جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، أو هي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد إلى موطن ما وتتم إما بشكل مباشر أو غير مباشر " فتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل مباشر للعمل في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف تسمى بـ (الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، أما كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض تسمى (الاستثمار الأجنبي غير المباشر).

فالاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الغير مباشر منه، كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية، أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي إداري في الأجل الطويل، وبغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري،

على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة وإتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراصة بعضها ثابت أو شبه ثابت إلا غالبيتها ذات طبيعة متغيرة ومن ثم تؤثر وتتأثر ببعضها البعض مما يخلق بالتفاعل مرة، وبالتداعي مرة أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال".<sup>(04)</sup>

2/ مكونات مناخ الاستثمار: ينطوي مناخ الاستثمار على مجموعة من المقومات والمكونات، الأدوات والمؤشرات التي تؤثر على مدى جاذبية الاستثمار الأجنبي في دولة ما، كما هو مبين في الشكل الموالي:

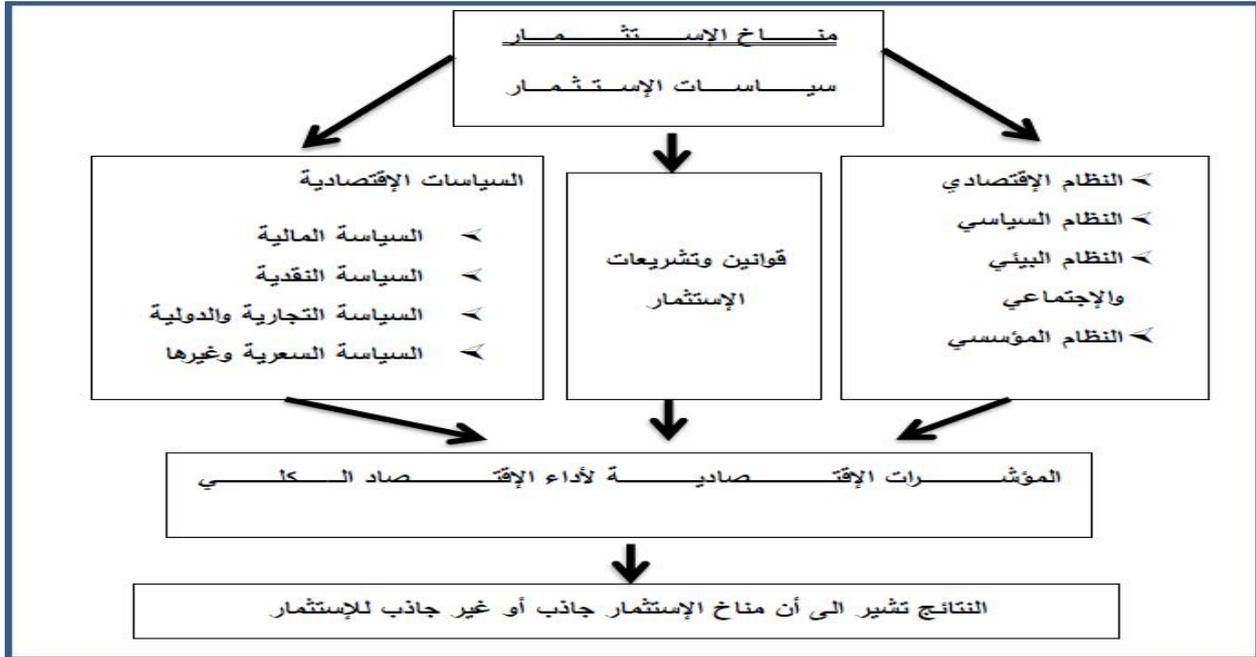
شديدة المشروطة - في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.

\* يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

ثانيا: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر

1/ تعريف المؤسسة العربية لمناخ الاستثمار: ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى: "مجملة الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا

## الشكل رقم (01): مكونات مناخ الاستثمار



المصدر: عبد الحميد عبدالمطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، بتصرف ص 19 .

1-2 ضوابط سياسات الاستثمار: لضمان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل الدولة المضيفة على صياغة جملة من الإجراءات والحوافز هي<sup>(06)</sup>:

✓ إجراءات تنظيم وتوجيه الاستثمار: وتتمثل هذه الإجراءات في إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي المباشر مخصصة لتنظيمه وتوجيهه وكذا التخطيط له. بالإضافة إلى إجراءات متعلقة بالقبول واعتماد المشروعات الاستثمارية من خلال تكوين الملف والتصريح بهذا الاستثمار وأخيراً اعتماده.

✓ سياسة الحوافز الممنوحة للاستثمار: وتتجلى هذه السياسات في الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي المباشر من أجل تعزيز المناخ الاستثماري وجعله أكثر جاذبية. حيث تتخذ ثلاثة أشكال:

ثالثاً: مؤشرات قياس سياسات الاستثمار كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

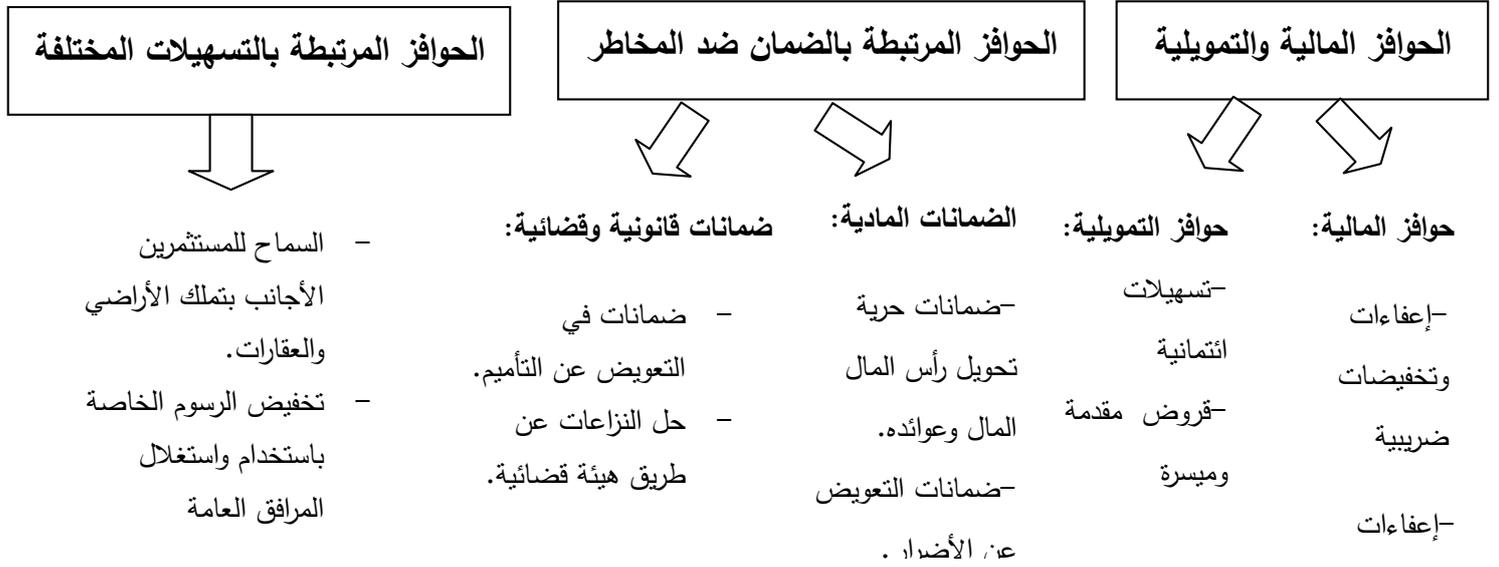
تعمل الدول المضيفة-خاصة النامية-على تفعيل سياسات الاستثمار المتعلقة بخلق مناخ استثماري مشجع وجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تختلف هذه السياسات من دولة إلى أخرى حسب الأهداف المسطرة.

1/ ضوابط سياسات الاستثمار-الإجراءات والحوافز-

1-1 تعريف سياسات الاستثمار

تعرف سياسات الاستثمار بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد القومي من حيث حجم وأولويات الاستثمار وتوزيعه، وكذا جنسيته وملكيته، بالإضافة إلى إستراتيجيته الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة.<sup>(05)</sup>

## الشكل رقم (02): أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر



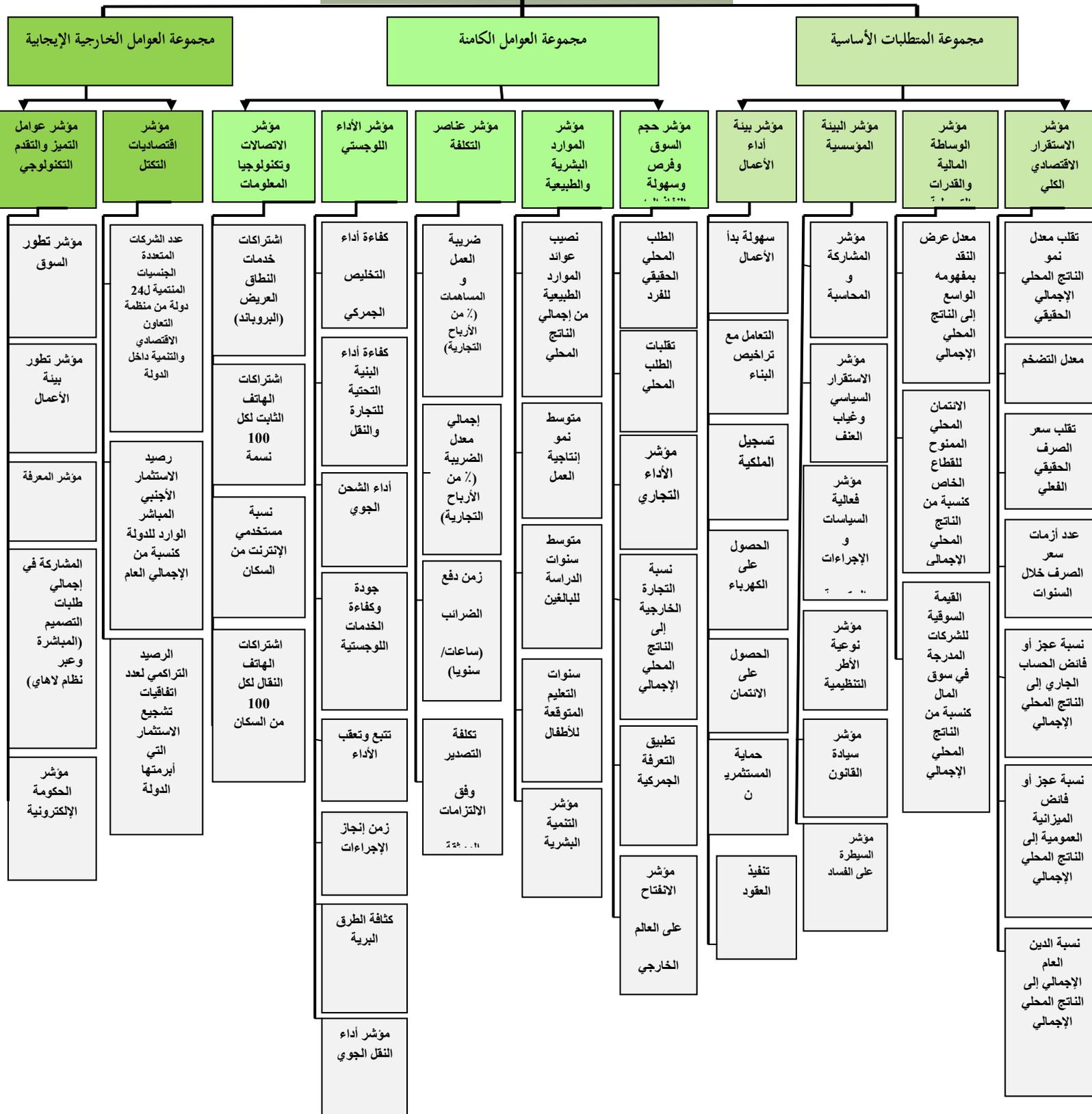
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: جوامع ليبية، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية- 2000-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص ص 55-56.

المحددات في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات متعددة الجنسيات عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار.<sup>(07)</sup>

2/ المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار: يستند بناء مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار إلى عناصر محددة لجذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة، واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين، كما تساهم هذه

الشكل رقم (03): المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار-، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثنان الصادرات، الكويت، 2016، ص 28.

### المحور الثاني: الأطر القانونية للسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

كثيرا في كل قوانين المالية السنوية وفي قوانين الاستثمار المتعاقبة. فقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال، عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة، ويمكن تتبع تطور هذه التشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار فيما يلي<sup>(09)</sup>:

- 1- قانون الاستثمارات لسنة 1963.
- 2- قانون الاستثمارات لسنة 1966.
- 3- القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني لسنة 1982.
- 4- القانون المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسرهما لسنة 1986.
- 5- القانون المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية لسنة 1988.
- 6- القانون المتعلق بالنقد والقرض لسنة 1990.
- 7- قانون الاستثمارات وتحرير سياسة الاستثمار لسنة 1993.
- 8- الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001.
- 9- الأمر رقم 08-06 المعدل والمتمم للأمر 03-01 لسنة 2006.
- 10- قانون رقم 09-16 المؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار.

فبالرغم من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال وخاصة إصلاح الأنظمة التشريعية المتعلقة بالاستثمار إلا أن قانون 1993 (المرسوم التنفيذي رقم

الجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياها، حيث عملت ومنذ الاستقلال على تطوير التشريعات المتعلقة بالاستثمار من أجل تهيئة المناخ المناسب له، باتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات كسن قوانين جديدة، وإقرار حوافز وضمانات عديدة.

### أولاً: أهم التشريعات الجزائرية في مجال تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، من بينها سياسات تهدف إلى تطوير الاستثمار، فاكتملت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات من خلال سياسة تقتضي توجيهها وتنظيمها وفقا لثلاث محاور أساسية<sup>(08)</sup>:

- ✓ نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل: إقامة الصناعات المتوسطة والصغيرة ثم الصناعات الحرفية والتقليدية والمهن الحرة (مشاريع وكالة التشغيل)؛
- ✓ من ناحية أخرى وتفادياً لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيةها؛

✓ أخيرا ونظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فان الأنشطة التصديرية وهي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا

بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية على المحاكم المختصة، إلا إذا كانت هناك اتفاقية مبرمة مسبقاً للدولة الجزائرية تتعلق بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم (المادة 41)، ووفقاً لهذا القانون لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ماعدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به، ويتربط على هذا التسخير تعويض عادل ومنصف (المادة 40).<sup>(11)</sup>

2. **الامتيازات الممنوحة:** حيث تختلف الامتيازات الممنوحة وفقاً لهذا القانون على حساب الأنظمة الثلاث<sup>(12)</sup>:

✓ **النظام العام** وهي امتيازات ممنوحة لجميع المستثمرين خلال فترة انجاز المشروع وكذا فترة استغلاله، وتشمل الإعفاءات الضريبية والجمركية وامتيازات أخرى (من المادة 16 إلى المادة 19).

✓ **النظام الخاص:** وتخص هذه الامتيازات الاستثمارات في المناطق الواجب ترقيةها أو بعض المناطق الخاصة، وهي امتيازات إضافية خاصة، تشمل العديد من مساعدات الدولة كإمكانية تنازلها عن الأرض التابعة للأموال العمومية لصالح المستثمر (من المادة 20 إلى المادة 24).

✓ **نظام المناطق الحرة:** وتخص هذه الامتيازات الاستثمارات موجهة أساساً إلى التصدير حيث تعفى هذه الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي (من المادة 25 إلى المادة 34).

❖ **الأمر الرئاسي رقم 03-01 المعدل والمتمم**

**بالأمر 08-06 المتعلق بتطوير الاستثمار**

إن الأمر 08-06 ينص على تعديل الأمر الرئاسي رقم 01-03 لسنة 2001 وتكاملته، لرسم الخطوط الكبرى للإصلاح في الإطار القانوني، الذي يحكم ترقية الاستثمار من أجل تطويره نحو أفضل الممارسات الدولية، وهذا من خلال تبني مجموعة من المبادئ هي: حرية

12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر) يعد الخطوة الأولى للتوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام، ولا بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات للمستثمر الذي يتولى التصريح بها.

ولتوضيح بعض النقاط الغامضة في هذا القانون، جاء الأمر الرئاسي رقم 03-01 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر، وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض، كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلاف.<sup>(10)</sup>

وبموجب المرسوم التشريعي 93-12 والأمر الرئاسي رقم 03-01 أصبح مجال الاستثمار وكل ما يتعلق به واضح المعالم، ولكن بالرغم من المبادئ المشجعة التي تضمنتها هذه القوانين إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية لم يكن يتناسب مع مستوى الطموحات والأهداف التي سطرتهما الدولة، فتم إصدار الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 (المعدل والمتمم للأمر رقم 03-01).

ففي ما يخص الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمر وفقاً لـ:

❖ **قانون رقم 93-12:**

1. **الضمانات القانونية:** حيث أنه وفقاً لهذا القانون تضمن الدولة حق المساواة بين جميع المستثمرين (المحليين والأجانب) (المادة 38)، ويعرض أي نزاع

أجل ألا ينزعج الأجانب، ويبدو أن التسخير هو بمثابة نزع الملكية أو التأميم أما في أمر 03-01 فإن (المادة 16) منه نصت على أنه لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به ويترتب عنها تعويض عادل ومنصف.<sup>(15)</sup>

1.2 الامتيازات: لقد تضمن قانون الاستثمارات لعام 2001 عدة مزايا وتعززت هذه الامتيازات بموجب الأمر المعدل سنة 2006 خاصة الجبائية منها ويتجلى ذلك من خلال إعفاء الدولة المكلف بالضريبة أو تخفيض قيمتها ولهذا ميز الأمر بين نظامين:

✓ النظام العام: وهذا ما نصت عليه المادة 09 من الأمر 03-01 المعدلة بالمادة 07 من الأمر 08-06 تشمل الحوافز الجبائية والجمركية التي تمنح للاستثمارات مهما كانت طبيعتها في مرحلتي الانجاز والاستغلال، ويمكن أن تستفيد بها الاستثمارات الأجنبية في مرحلة الإنجاز فقط كما يمكن أن تمنح لها في مرحلة الاستغلال، وطبقا للمادة 14 والمادة 16 من الأمر 08-06 المعدلة للمادة 32 مكرر والمادة 33 من الأمر 03-01 فإن الوكالة تقوم بمتابعة الاستثمارات التي استفادت من هذه الامتيازات، ويمكن لها أن تسحب المزايا الجبائية والجمركية في حالة عدم احترام المستثمر للالتزامات المتعهد بها اتجاه الوكالة.<sup>(16)</sup>

✓ النظام الاستثنائي: وكان في ظل المرسوم التشريعي 12-93 يسمى بالنظام الخاص، ويقصد بها تلك الامتيازات الجوهرية التي تمنح لـ<sup>(17)</sup>:

أ- الاستثمارات الأجنبية التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة: وهي المناطق الخاصة بأقصى الجنوب والمتمثلة في: أدرار، اليزي، تمنراست، تندوف وهي المناطق التي تتطلب الحصول على امتياز أراضي الأملاك الوطنية الخاصة.

الاستثمار، وعدم التمييز، وحماية الاستثمار، وعدم المساس بالامتيازات، لتعزيز تطوير القطاع الخاص ومن أهم الضمانات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين نجد:

1. الضمانات: وتتمثل هذه الضمانات في:

✓ ضمان حرية الاستثمار: فيما يخص هذا الضمان فقد انتمج هذا الأمر والتعديل الجديد له نفس المبدأ الذي جاء به مرسوم 12-93 إذ أنه نص صراحة على حرية الاستثمار في جميع القطاعات حيث تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها (المادة 04).<sup>(13)</sup> وهذا المبدأ قد تجسد بصفة تدريجية إلى أن بلغ معناه الحقيقي والكامل بعد إقرار الدستور لحرية الصناعة والتجارة.

✓ ضمان عدم التمييز في معاملة بين المستثمر الوطني والأجنبي (المادة 14):

✓ ضمان اللجوء إلى التحكيم الدولي: وعند صدور المرسوم التشريعي 12-93 أصبحت بعض الاستثمارات تخضع لأحكام (المادة 41) التي كرست التحكيم التجاري، وقد استبدلت هذه المادة بـ (المادة 17) من الأمر 03-01 التي تضمنت نفس الأحكام ولم يشملها الأمر 08-06 بأي تعديل، وهذا فإن المبدأ في تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي هو اختصاص المحاكم الوطنية ثم اللجوء إلى التحكيم الدولي إذا أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية أو الاتفاقيات متعددة الأطراف تتعلق بالصلح أو التحكيم.<sup>(14)</sup>

✓ حماية الملكية: تنص (المادة 52) من الدستور أن الملكية الخاصة مضمونة، وتأسيسا على هذا فإن إجراء نزع الملكية من أجل المنفعة العامة والتأميم والاستيلاء يخضعون لإجراءات جد صارمة:

✓ نزع الملكية والتأميم ( بعد صدور المرسوم 12-93 استعمل مصطلح التسخير بدل التأميم): حيث أن المشرع لم ينص على التأميم في هذا المرسوم إلا من

أيضا تعيين المشاريع التي تستحق الحصول على الامتيازات الاستثنائية.

2. تعزير حق الشفعة وإبقاء قاعدة 51/49: حيث أقيمت السلطات الجزائرية على هذه القاعدة الخاصة بنسبة المساهمة في المشروعات، والتي تلزم المستثمرين الأجانب بإشراك طرف جزائري يحوز على 51% من الاستثمار، بينما يستحوذ الأجنبي على 49%.

### 3. إلغاء قاعدة اللجوء الإجباري للتمويل الداخلي

4. الموائمة بين نظام التحفيز والسياسة الاقتصادية: من خلال ترتيب الامتيازات حسب أهمية قطاع النشاط إلى ثلاث مستويات ويتعلق الأمر بالامتيازات المشتركة بالنسبة لكل المستثمرين المؤهلين (إعفاءات ضريبة وجمركية و إعفاء من الرسم على القيمة المضافة...) وامتيازات إضافية لنشاطات متميزة (الصناعة والفلاحة والسياحة) وامتيازات استثنائية للمستثمرين الذي يشكلون أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، وتمنح الامتيازات المشتركة بصفة "آلية" دون المرور على المجلس الوطني للاستثمار. وفيما يلي نوضح أهم الحوافز والامتيازات الممنوحة للمستثمر على ضوء قانون 09-16<sup>(19)</sup>:

#### أ- الامتيازات المشتركة: (المادة 12)

أ.1- فيما يخص مرحلة إنجاز المشروع:

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية، بالنسبة للسلع، والخدمات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

✓ الإعفاء من حقوق نقل الملكية، والإشهار العقاري، بالنسبة لكل العقارات، التي يتم إقنتائها في إطار إنجاز المشروع.

✓ الإعفاء من حقوق التسجيل، والإشهار العقاري، وكذا التخليص المتعلق بالتنازلات العقارية، المبنية والغير مبنية، الموجهة لإنجاز مشروع الاستثمار.

ونصت المادة 11 من أمر 06-08 المعدلة للمادة 12 مكرر من الأمر 01-03 على عدة امتيازات خلال مرحلة الانجاز لمدة 05 سنوات، أما في مرحلة الاستغلال ولمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر للاستفادة من عدة امتيازات.

ب- الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني: تستفيد هذه الاستثمارات من المزايا الضريبية لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة. وبالرجوع إلى المادة 12 مكرر من الأمر 06-08 فإنه يتم تحديد هذه الامتيازات التي تمنح لهذا النوع من الاستثمارات بموجب اتفاقية بين الوكالة لحساب الدولة والمستثمر وذلك تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمارات وبعد أخذ رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمارات وهذه المناطق هي: بشار، البيض، غرداية، النعامة، ورقلة، الأغواط، وادي سوف، بسكرة، الجلفة.

ثانيا: الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي ضمن القانون الجديد المتعلق بترقية الاستثمار

ينص قانون الاستثمار رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار على<sup>(18)</sup>:

1. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة: من خلال مراجعة المنظومة المؤسسية التي تحكم القطاع، بتركيز مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث تتمحور المهام الجديدة لها حول ترقية الاستثمار والإعلام والتحسيس في أوساط المستثمرين حيث أصبح بمقدورهم خلق مؤسسة أو انجاز مشروع بوثيقة واحدة فقط ويتمثل هذا الملف في تسجيل بسيط لدى مركز القيام بالإجراءات لدى الوكالة، ومن مهام هذه الأخيرة

المناطق، التي تستلزم دعم خاص من الدولة

➤ بالدينار الرمزي للمتر المربع (م<sup>2</sup>) لمدة 15

سنة، بالنسبة للاستثمارات بمناطق الجنوب.

ب-2. فيما يخص مرحلة الاستغلال: نفس الامتيازات المذكورة أعلاه لمدة 10 سنوات.

ج- الامتيازات الإضافية والاستثنائية:

تتعلق الامتيازات الإضافية، والاستثنائية خصوصا، بإطالة مدة الامتيازات المشتركة، حيث إن المزايا الإضافية موجبة لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/ أو المنشئة لمنصب الشغل من خلال:

✓ رفع مدة مزايا الاستغلال المشتركة من 3 سنوات إلى 5 سنوات، عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل دائم (المادة 16).

أما الامتيازات الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني فتتضمن: (المادة 18) ✓ تمديد مدة مزايا الاستغلال المشتركة لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.

✓ منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذلك كل التسهيلات التي قد تمنح في مرحلة الانجاز.

أما فيما يخص الضمانات الممنوحة للمستثمر على ضوء قانون 09-16 نجد<sup>(20)</sup>:

✓ حسب (المادة 21): يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم.

✓ حسب (المادة 23): لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، حيث يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل

✓ تخفيض 90 بالمائة، من سعر الإيجار السنوي للأرض، المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة، خلال فترة إنجاز المشروع.

✓ إعفاء كل العقارات، التي تم اقتناؤها في إطار إنجاز المشروع، ولمدة عشر سنوات، من كل الرسوم على الملكية العقارية.

✓ الإعفاء من حقوق التسجيل، المتعلقة بمحاضر تأسيس المؤسسة، والرفع من رأس مالها.

أ-2. فيما يخص مرحلة الاستغلال:

ولمدة 3 سنوات بعد محضر بداية الاستغلال، محرر من قبل المصالح الجبائية:

✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح المؤسسات.

✓ الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني.

✓ تخفيض 50 %، من سعر الإيجار السنوي للأرض

المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة خلال فترة الاستغلال ب- الامتيازات الخاصة: (المادة 13)

من جهة أخرى، يتضمن المشروع امتيازات خاصة، موجبة خصوصا للاستثمارات بمناطق الجنوب، والهضاب العليا، وكذا المناطق، التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وتمثل هذه الامتيازات:

ب-1. فيما يخص مرحلة إنجاز المشروع: زيادة على الامتيازات المشتركة المذكورة أعلاه يستفيد أيضا من:

✓ تكفل الدولة الجزئي أو الكلي، بتكاليف أشغال بناء المشروع، بعد تقييم من الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات.

✓ التخفيض من سعر الإيجار، السنوي للأرض المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز لانجاز مشاريع استثمارية:

➤ بالدينار الرمزي للمتر المربع (م<sup>2</sup>) لمدة 10

سنوات، و50 بالمائة، من سعر الإيجار بعد هذه المدة بالنسبة للاستثمارات المتواجدة بالهضاب العليا، وكذا

طريق التنظيم.

كما تقبل كحصة خارجية، إعادة الاستثمار في الأسهم المصوح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .

يطبق ضمان التحويل وكذا الأسقف الدنيا، على الحصة العينية المنجزة، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات . ويتضمن ضمان التحويل كذلك المداخل الحقيقية الصافية الناجمة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات مصدر أجنبي حتى وان كان مبلغها يفوق الأسهم المستثمر في البداية .

ومنصف.

✓ حسب (المادة 24): يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص.

✓ حسب (المادة 25): تستفيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ضمان تحويل الأسهم المستثمر والعائدات الناجمة عنه، في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن

## المحور الثالث: تقييم مدى فعالية الأطر القانونية لجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية في الجزائر

رخصة البناء، وزيادة الشفافية في رسوم الكهرباء وخفض معدل الضريبة على أرباح الشركات.

لكن في مؤشر البيئة المؤسسية وكذا مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية بقي أداءها في هذه المؤشرات ضعيف جداً، حيث سجلت في مؤشر البيئة المؤسسية 28.2 نقطة (المتوسط العربي 36.7 نقطة، العالمي 51.4 نقطة)، نظرا لنقاط الضعف المؤسسية لعدم اليقين السياسي البطيء (سجلت 31.7 نقطة في النزاهة الحكومية) وضعف النظام القضائي- بطيء وغير واضح- (سجلت 26.9 نقطة في الفعالية القضائية) وتوغل الجزائر أكثر في مستنقع الفساد الذي يعصف بالقطاعين العام والخاص حيث احتلت الجزائر سنة 2016 المركز 108 عالميا وفقا لمنظمة الشفافية الدولية بعدما كانت في المرتبة 88 سنة 2015، كما لم تحرز الحكومة تقدما يذكر في تحسين الإدارة، ولم تتقدم السياسات الرامية إلى تعزيز الكفاءة التنظيمية والحفاظ على أسواق مفتوحة لتطوير قطاع خاص أكثر ديناميكية، أما مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية فقد سجلت الجزائر 9 نقاط (المتوسط العالمي 16 نقطة، العربي 11.6 نقطة) حيث أن القطاع المالي ما زال ضعيفا حيث سجلت الجزائر المرتبة 126 عالميا من حيث ضمان الخدمات المالية.

أما من ناحية مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي كأحد فروع هذه المجموعة، نجد أن الجزائر قد سجلت أداء متوسط مقارنات بالمؤشرات الفرعية الأخرى.

2- بمجموعة العوامل الكامنة: قد سجلت متوسط لقيمة المؤشر بلغ 38.3 نقطة وهو أداء ضعيف (المتوسط العربي بقيمة 46.3 نقطة، المتوسط العالمي

بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار، وذلك بتطوير التشريعات، وإقرار الحوافز والمغريات لدفع وترقية الاستثمار الأجنبي، إلا أن حجمه لم يكن يتناسب مع مستوى الطموحات والأهداف التي سطرتهما الدولة.

أولاً: الأداء العام ومكانة الجزائر في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2016

حسب تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية 2016 الصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، فقد احتلت دول المغرب العربي تونس المغرب والجزائر المرتبة 3 عربياً في مؤشر جاذبية الاستثمار بقيمة 38.7 نقطة من إجمالي 100 نقطة بمستوى أداء نسبي منخفض، والتي تحسن أداؤها وجاذبيتها بنسبة 0.21% مقارنة بـ 2015، حيث احتلت الجزائر المرتبة 87 من أصل 109 دولة، بمتوسط لقيمة المؤشر الإجمالي بقيمة 34.2 نقطة، حيث سجلت أداء نسبي ضعيف (أقل من المتوسط العالمي 45.6 نقطة) في مؤشرات الأداء بالمجموعات الثلاث الرئيسية، إذ سجلت<sup>(21)</sup>:

1- بمجموعة المتطلبات الأساسية: متوسط لقيمة المؤشر يبلغ 45.1 نقطة وهو أداء ضعيف بالرغم من التحسن الملحوظ الذي سجلته في مؤشر بيئة أداء الأعمال بقيمة 50 نقطة (المتوسط العربي 64 نقطة، العالمي 68.1 نقطة)، حيث احتلت المرتبة 156 من أصل 190 دولة، حيث قفزت سبعة مراكز بعد أن كانت في المرتبة 163 سنة 2015، ويرجع هذا التحسن إلى اعتماد أربع إصلاحات لإلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لبدأ النشاط التجاري وتبسيط الحصول على

العربي 35.4 نقطة، العاليي 44.2 نقطة) وهو أداء ضعيف، بسبب عدم كفاءة أداء الشحن الجوي.  
3- بمجموعة العوامل الخارجية الايجابية: متوسط لقيمة المؤشر بلغ 19.4 نقطة وهو أداء جيد (المتوسط العربي بقيمة 23.4 نقطة، والمتوسط العاليي بقيمة 28.7 نقطة).

حيث سجلت الجزائر في مؤشر اقتصاديات التكتل قيمة بلغت 12.8 نقطة (نفس مؤشر المتوسط العربي في حين بلغ العاليي 15.9 نقطة) حيث عرف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاه الجزائر في 2016 مسجلة 7.429 مليون دولار، أي بتحسّن محسوس وذلك راجع جزئياً لتحسّن السياسات الاستثمارية. وبلغت عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر 68 شركة ما بين 2012 و2016.

أما مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي فقد سجلت الجزائر قيمة 22.3 نقطة (المتوسط العربي 28 نقطة، العاليي 35.7 نقطة) وهو أداء ضعيف.

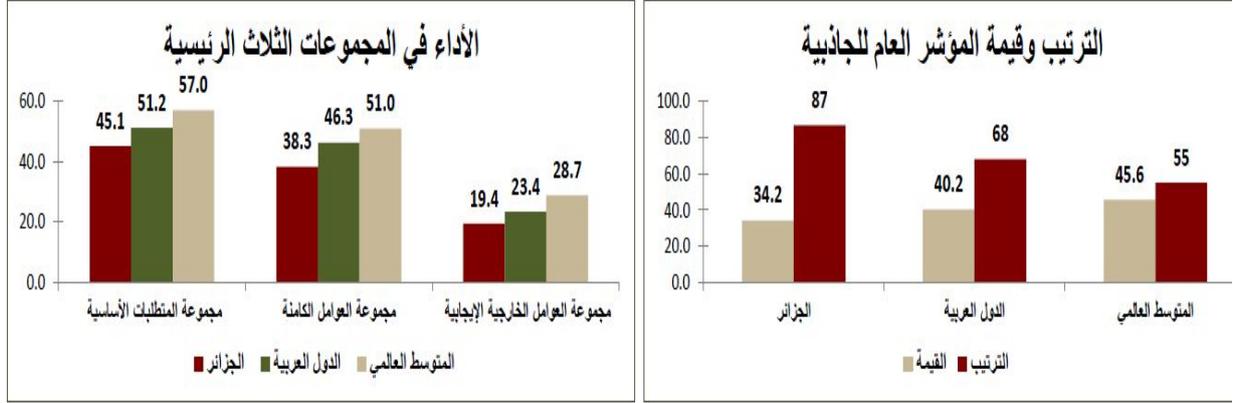
51 نقطة)، حيث سجلت الجزائر في كل من المؤشرات الفرعية بهذه المجموعة القيم التالية:  
مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه بلغت قيمته 34.1 نقطة بأداء ضعيف (المتوسط العربي 41.4 نقطة، المتوسط العاليي 46.3 نقطة) وهذا راجع لارتفاع التعرفة الجمركية.

بينما مؤشر الموارد البشرية والطبيعية قد سجل قيمة 54.3 نقطة وهو أداء جيد جداً (المتوسط العربي بقيمة 46.7 نقطة، المتوسط العاليي بقيمة 49 نقطة) وهذا راجع للأداء الجيد لمتغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج الإجمالي، بفضل توافر النفط والغاز الطبيعي وكذا ارتفاع نسب المتعلمين.

أما مؤشر عناصر التكلفة سجل قيمة 60.2 نقطة وهو أداء متوسط كون معدل إجمالي الضرائب مرتفع، بينما جاء هذا المؤشر في الأداء العربي مساوياً تقريباً للأداء العاليي بقيمة 75.2 و75.8 نقطة على التوالي.  
وآخر مؤشر بهذه المجموعة هو مؤشر الأداء اللوجستي حيث سجلت به الجزائر قيمة 26.3 نقطة (المتوسط

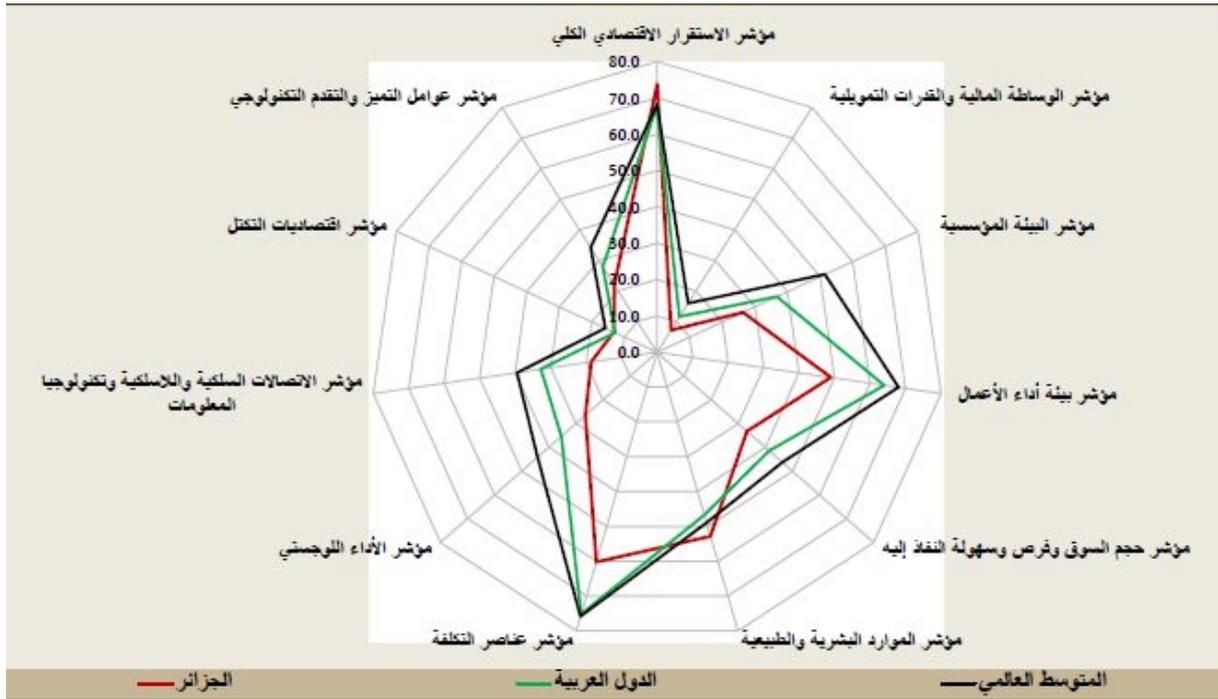
## الشكل رقم (04): الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

## الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار-، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2016، ص120.

## شكل رقم (05): الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار-، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2016، ص 120.

مختلف الضمانات القانونية وتقديم التحفيزات الضريبية والإدارية إلى غير ذلك مما تطرقنا إليه أعلاه، إلا أنه لم يستطع تحقيق الأهداف المرجوة، وتفسير ذلك يرجع في الحقيقة إلى مجموعة من الحواجز والعوائق التي

ثانيا: مدى فعالية الأطر القانونية المتعلقة بتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر رغم الجهود المبذولة من طرف المشرع الجزائري من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، بتوفير

\* مخاطر نزح الملكية بأشكالها المختلفة تعد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر الأجنبي، فنزع الملكية قد يكون إما عن طريق نزع الملكية للمنفعة العامة أو التأميم، أو عن طريق الاستيلاء أو المصادرة، فمن خلال ما سبق يمكن القول أن النصوص القانونية الجزائرية المتعلقة بحماية ملكية المستثمر بصفة خاصة تنسم بالغموض، فمثلا اعترف المشرع الجزائري بإجراء المصادرة كعقوبة تكميلية في قانون العقوبات من جهة ومن جهة أخرى ربطها بتعويض عادل ومنصف، هنا سيجد المستثمر الأجنبي نفسه في حيرة وشك تجاه الاستثمار في الجزائر وهذا ما يدفعه إلى البحث عن دولة ذات قوانين واضحة للاستثمار فيها.

2- القيود المالية المرتبطة بمنح الحوافز: سعت الجزائر نحو جلب أكبر عدد من المستثمرين وذلك بمنحهم امتيازات وحوافز مالية، إلا أن هناك بعض الحوافز المالية التي تقف عائقا أمام المستثمر وهي:

\* ضعف النظام التمويلي للاستثمار الأجنبي بالجزائر، بحيث صعوبة الوصول للقروض البنكية هي المشكل الأكبر بالنسبة للمستثمرين، فتمويل هذا الأخير يعاني من بطء شديد، وهذا مرده ضعف ورداءة النظام المصرفي الجزائري وعدم وجود سوق مالي نشط (بورصة).

\* تعتبر مشكلة الحصول على العقار الصناعي اللازم لإنجاز المشاريع الاستثمارية، من أهم العراقيل التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر.

\* مشروعية وضع الإعانات المقدمة للاستثمار، حيث أن الدعم المالي المقدم من طرف صندوق دعم الاستثمار محصور في بعض المناطق، التي يحددها المجلس الوطني للاستثمار إن كانت ستستفيد من هذا الدعم أم لا، كما أنه محصور في تكاليف المنشآت الضرورية، وبالتالي ليس هناك مساعدة أو دعم مباشر يقدم للمستثمر في شكل

تحول دون ذلك، وهي موجودة على عدة مستويات، حيث سنركز على أهم الجواجز القانونية التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي في الجزائر:

1- القيود التي تحكم الضمانات القانونية: حيث يتبين لنا من خلال مراجعة الأطر القانونية الجزائرية المتعلقة بضمان الاستثمار وترقيته، قصورا في النصوص القانونية الخاصة بالضمانات الممنوحة لتحفيز وجذب المستثمر الأجنبي المباشر بسبب:

\* عدم الاستقرار القانوني وكثرة التغييرات والتعديلات القانونية يعد عائقا مهما في طريق تدفق الاستثمارات.

\* كثرة الإجراءات والقيود القانونية المفروضة خاصة تلك المتعلقة بإنشاء بعض الشركات كالقيود التي تم وضعها بالحد الأقصى لنسبة مشاركة المستثمر الأجنبي في تأسيس الشركات وإلزامه بإشراك المستثمر الوطني (قاعدة 49%51%)، أيضا نجد القيود الضريبية، فكثرة الضرائب وتعددتها وكبر حجمها، يؤدي إلى زيادة أعباء المستثمر وإرهاقه وبالتالي نفوره، فالمادة 02 من قانون المالية 2016 تنص على إجبار المستثمرون إعادة استثمار 30% من حصة الامتيازات مع تطبيق غرامات جبائية في حالة عدم احترام أحكام هذه المادة، وقيام الجزائر برفع قسيمة السيارات والرسم على القيمة المضافة للديازال وكذا على استهلاك الغاز الطبيعي والكهرباء.

\* إن قواعد الرقابة على الصرف الأجنبي والتحويلات النقدية التي يفرضها بنك الجزائر من خلال التعليمات التي يصدرها تؤثر بشكل كبير على حجم رأس المال المباشر الوافد إلى الدولة، كما أن تجميد الدولة لحقها في الشفعة يعد من أكثر الأسباب التي تعرقل المستثمر الأجنبي، فمن الأحسن إبقاء حق الشفعة فقط للقطاعات الإستراتيجية.

➤ طبيعة ومناخ الاقتصاد الكلي في الجزائر، ليس محفز جيد بالنسبة للمستثمرين الأجانب وهذا بسبب التذبذبات الحاصلة في مؤشرات كارتفاع معدلات التضخم وتسجيل عجز في الأرصدة المالية الإجمالية، نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

➤ الفساد الإداري وانعدام الشفافية، كالرشوة واختلاس المال العام واستعمال النفوذ لتحقيق أغراض شخصية.

➤ بيروقراطية الإدارة وسوء تطبيق القوانين.

وبناء على ما تقدم يمكن اقتراح التوصيات والتي تقوم على النتائج السابقة:

- ✓ ضرورة الإصلاح الإداري، للقضاء على مظاهر الفساد الإداري والذي يغلب عليه مشكلتين أساسيتين هما: البيروقراطية والرشوة.
- ✓ ضرورة مواصلة إصلاح نظام العدالة وعصرنته والتعجيل بوضع الآليات التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد ومحاربة تبييض الأموال، وكذلك تحسين التكوين ليصبح أكثر تخصصا في القضايا المتعلقة بالاستثمارات، وإنشاء المحاكم المتخصصة في النزاعات الاقتصادية والاستثمارية بالخصوص، وبعث ثقافة حقيقية للتحكيم والإسراع في تنفيذ قرارات العدالة لاسيما فيما يتعلق بالاستثمارات.
- ✓ ضرورة الإسراع في الإصلاحات بالخصوص الإصلاحات المصرفية والمالية من أجل تحسين بيئة أداء الأعمال وذلك بتنمية سوق المال في الجزائر والقضاء على مسببات جمود البورصة، وإصلاح وتنمية الجهاز المصرفي وذلك ببعث البنوك المتخصصة والتي لها علاقة مباشرة بتطوير الاستثمار.
- ✓ الإصلاح الضريبي ومحاربة التهريب والغش الضريبي ووضع هندسة ضريبية ملائمة لتطوير الاستثمار والتي تخدم الأهداف التنموية للاقتصاد الوطني .

منحة أو مساهمة في نفقات المشروع، كما أن وجوب اللجوء إلى التمويل المحلي، باستثناء تشكيل رأس المال والاستثمارات الإستراتيجية المتمثلة في القطاعات المحتكرة (سيادية) من طرف الدولة، يعد أحد قيود الاستثمارات الأجنبية.

بالإضافة إلى القيود القانونية سالفه الذكر، هناك أيضا قيود أخرى تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي:

➤ التغير المستمر في السياسة الاقتصادية وعدم الاستقرار على منهج واحد في الجزائر.

#### خاتمة

ختاما للموضوع تبين لنا أن المشرع الجزائري قد حاول منافسة الدول الأخرى في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بوضع نصوص قانونية محفزة ومشملة على كل الضمانات اللازمة ومنح مزايا وإعفاءات ضريبية، وكذا تقديم إعانات وتمويلات، فبالرغم من إقرار هذه الترسنة من القوانين والتشريعات وتبني ترتيبات جديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحفيزه للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية لم يكن يتناسب مع مستوى الطموحات والأهداف التي سطرها الدولة، وهذا لأن المستثمر الأجنبي بقي مترددا في الاستثمار بالجزائر، وذلك بسبب العوائق الكثيرة التي لازال يواجهها والتي كشفت عنها مختلف التقارير الدولية الصادرة عن هيئات متخصصة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي رتبت الجزائر في مراتب متأخرة، سيما فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية التي تتسم بعدم الشفافية والنزاهة والبيروقراطية، والإجراءات المرتبطة بالتحويلات البنكية، والفساد الكبير الذي مس مختلف هيئات الدولة إلى غير ذلك مما أشرنا إليه سابقا.

- ✓ الحكومة مطالبة بالإسراع بعملية تطوير وتحسين النظام الاقتصادي، وذلك بتحليل وزن الدولة في الاقتصاد، وتسهيل تدعيم القطاع الخاص لخلق مناخ ملائم لخلق الثروة الذي يسمح بتدفق ورواج الاستثمارات.
- في الأخير يمكن القول: لا يمكن التركيز على الطابع القانوني للاستثمار فقط لجعل المناخ الاستثماري أكثر جاذبية لا بد أن تتماشى كل مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار مع بعضها البعض وبشكل متناسق، فلا يمكن فرض قوانين على المستثمر الأجنبي في ظل غياب الشفافية
- (07) مناخ الاستثمار في الدول العربية – مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات، الكويت، 2016، ص 25.
- (08) منصورى الزين، واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ص 128.
- (09) <http://www.andi.dz/index.php/ar/cadrejuridique/evolution-loi-sur-l-investisment>
- (10) منصورى الزين، المرجع السابق، ص 129، 130.
- (11) المرسوم التشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 هـ المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، 5 أكتوبر 1993، ص 09.
- (12) لمعرفة هذه الامتيازات انظر لنفس: المرسوم التشريعي رقم 93-12، ص 06-08.
- (13) أمر رقم 01-03 مؤرخ في 1 جمادى الثانية 1422 هـ يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 20 أوت 2001، ص 05.
- (14) المرجع نفسه، ص 07.
- (15) لعماري وليد، الحوافز والحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون، تخصص قانون أعمال، جامعة الجزائر 1، 2010/2011، ص 21.
- (16) أمر رقم 06-08 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 هـ، يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 19 جويلية 2006، ص 18، 21.
- (17) المرجع السابق، ص 62-64.
- (18) <http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1320-code-de-l-investisment-les-avantages-en-fonction-de-l-importance-du-secteur>
- (19) قانون رقم 16-09 مؤرخ في 2 شوال عام 1439 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 3 أوت 2016، ص 19-21.
- (20) المرجع السابق، ص 21-22.
- (21) من إعداد الباحثين بالاعتماد على: العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، العدد\* الاستثمار في الدول العربية – مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار-، مرجع سبق ذكره، ص 34-62.
- (01) حردان طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 37.
- (02) منصورى الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 25.
- (03) فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية (مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه قسم: العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، مارس 2004، ص 13.
- (04) يحيواي عمر، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013، ص 03.
- (05) لطفى علي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، العدد\* الاستثمار في الدول العربية – مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار-، مرجع سبق ذكره، ص 34-62.
- (06) جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية –دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية- 2000-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 52-54.